عن قريب ميتي اجتمع في الكلم سببان من الاسبابه
المذكورة او تكرر واحد منهما منع الصرف وانما منع الصرف
لمشابهة الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع من جهة الاعراب
والافادة وهذا الكلم قد دخله الفرعية من جهتين اما السبب الواحد
فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الكلم مع السبب الواحد قسمان
بل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد جانب الفرع فحكمنا
الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
اثنان ترجح جانب الفرع عم جانب الاصل فيمنع الصرف
وما وجد ذلك فيه عشر اسماء حتى حالة التنكير انما منع
الصرف في هذه الحالة التنكير لاجتماع سببين فيها او وصف
منهما مكررا وزاد التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلانة
الذي مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعين
للياء التانيث في احاد ووجه المضارعة ان الالف والنون
يجتمعان زيادتان زيد تامعا كما ان الالفين كذلك وان مؤنث
ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو حمراء

وان تاءنيث لا تجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا تجتمع مع
الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان
فعلانة علما اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو
سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون
عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين حيث كان
مؤنثه من لفظه وخلته التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد
عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء لان
العلمية يمنع من الزيادة كما يمنع من الحذف واما المعدول
نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع
ومربع اي عشار ومشر عند بعضهم فللوصفية والعدل
قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها
معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لا
يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل فهم
اربع في مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت الصفة
عارضة فجاز ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول
والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة
رجال بالتقديم واربع نسوة فللوصف بها رتبة التوصيف باسماء

Copyright © King Saud University